مذكرة مفاهيمية

حقوق السحب الخاصة وما بعدها: مستقبل تمويل التنمية والإنفاق المالي واللامساواة في المنطقة العربية

مؤتمر إقليمي - ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣

السياق

تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المنطقة الأكثر معاناةً من عدم المساواة في العالم، وذلك من حيث عدم المساواة في الدخل[1]. كما أنها المنطقة الوحيدة في العالم التي شهدت ارتفاعاً في معدلات الفقر المدقع خلال العقد الماضي[2]. في الواقع، لم تكن بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مستعدة لمواجهة أزمة جائحة كوفيد 19، خاصة بعد سنوات من التقشف وارتفاع الدين العام، مما جعل هذه البلدان ضعيفة اقتصادياً وغير قادرة على توفير خدمات أساسية عالية الجودة وبشكل مجّاني. بالتالي، اضطرت بلدان عدة إلى اللجوء إلى مزيد من الديون من أجل التمكن من الاستجابة للأزمة. وبعد مرور نحو عامين على تفشي الوباء، وبينما كانت بلدان كثيرة في المنطقة تواجه موجة رابعة من الإصابات التي قوّضت بشدة آفاق الانتعاش الاقتصادي، اندلعت حرب أوكرانيا، مما فاقم الضغط على منطقة تعاني أساساً من الاضطرابات.

كان إصدار صندوق النقد الدولي لحقوق السحب الخاصة بقيمة 650 مليار دولار في آب/أغسطس 2021 (وهو الإصدار الأكبر في تاريخ الصندوق) بمثابة شريان الحياة الذي تشتد الحاجة إليه في العديد من بلدان المنطقة. في الواقع، لقد سارعت بلدان عدّة في المنطقة إلى صرف حقوق السحب الخاصة وإنفاقها بعد الإصدار. غير أن إصدار حقوق السحب الخاصة هذا شكّل فرصة ضائعة أمام العديد من الحكومات في المنطقة لاستخدام هذه الأموال غير المشروطة من أجل توفير حلول مستدامة للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الأكثر إلحاحاً لسكانها. والنقاش لا يزال دائراً حول الحاجة إلى إنفاق شفاف قائم على مبادئ العدالة المالية والإنفاق الاجتماعي المستدام.

كما تجدر الإشارة إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (باستثناء بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية) تلقت 12 مليار دولار من مخصصات حقوق السحب الخاصة الجديدة، في حين تلقت المملكة العربية السعودية وحدها 13.6 مليار دولار. وهذا يثير سؤالاً آخر يتعلق بالتوزيع العادل لحقوق السحب الخاصة بين الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي. واعتبرت أكثر من 100 منظمة من منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك منظمة أوكسفام، أنه من الضروري إعادة توجيه جزء كبير من حقوق السحب الخاصة في الاقتصادات المتقدمة لصالح البلدان النامية، ودعت إلى اعتماد مبادئ لإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة على نحو عادل.

---

[1] World Inequality Database (2021). https://wid.world/

[2] تظهر تقديرات البنك الدولي ارتفاعاً مستمراً في معدلات الفقر المدقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بين عامي 2013 و 2020 :.R
Andres Castaneda Aguilar, T. Fujs, C. Lakner, D. Gerszon Mahler, M. Cong Nguyen, M. Schoch and M. Viveros. (2021, March 16). *March 2021 Global Poverty Update*. Washington DC: World Bank: https://blogs.worldbank.org/opendata/march-2021-global-poverty-update-world-bank

لمحة عامة

قامت منظمة أوكسفام في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالشراكة مع الإسكوا، بإعداد بحث حول حقوق السحب الخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع التركيز على أربعة بلدان (لبنان، والعراق، ومصر وتونس). يعالج هذا البحث، بالنسبة لكل من هذه البلدان، (1) الجوانب القانونية لصرف حقوق السحب الخاصة، و(2) الخيارات المتاحة على مستوى السياسات لاستخدام حقوق السحب الخاصة من أجل الإنفاق العام.

بمناسبة إطلاق هذا البحث، تسعى كلّ من منظمة أوكسفام والإسكوا إلى دعوة ممثلي الحكومات، وصندوق النقد الدولي ومنظمات المجتمع المدني من مختلف بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمناقشة نتائج هذا البحث واغتنام الفرصة لمناقشة قضايا عدم المساواة، والتنمية المستدامة، والتقشف والإنفاق المالي في المنطقة. كما سيتم التطرق إلى قضايا الحوكمة، والشفافية وإعادة التوزيع المحتمل لحقوق السحب الخاصة داخل المنطقة. يُنظّم هذا الاجتماع بالتعاون مع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، وتحالف آراب واتش ومؤسسة فريدريش إيبرت في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الأهداف

تنوير وإثراء عملية صنع القرار من أجل تمويل دولي أكثر إنصافاً لتحقيق الانتعاش الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك من خلال العمل المشترك المستدام للمجتمع المدني على صعيد حقوق السحب الخاصة بالتحديد، وبشأن الديون، والتقشف واللامساواة بشكل عام.

- يدرك المجتمع المدني في المنطقة الفرصة الاستراتيجية التي تمثلها حقوق السحب الخاصة، ويدعو بشكل مشترك إلى الاستخدام المالي الأمثل لها من أجل تحقيق نهوض اقتصادي عادل وأخضر من أزمة كوفيد 19، كما يدعو لأن تكون عملية التوزيع والإنفاق شفافة وشاملة.
- تسهيل العمل المشترك للجهات الفاعلة الإقليمية والوطنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أجل المطالبة بتوزيع عادل لحقوق السحب الخاصة، وزيادة الإنفاق الاجتماعي لتحقيق العدالة المالية ومكافحة اللامساواة.
- استحداث فضاء شامل ومساحة للحوار من أجل مناقشة تأثير تدابير التقشف على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة.

جدول الأعمال التمهيدي

حقوق السحب الخاصة وما بعدها: مستقبل تمويل التنمية، والإنفاق المالي وانعدام المساواة في المنطقة العربية

مؤتمر إقليمي

الزمان: ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣

المكان (هجين): بيت الأمم المتحدة، بيروت / تطبيق زوم

اللغات: العربية والإنكليزية مع ترجمة فورية مباشرة

8.30 – 9.00	**التسجيل**
09:00 – 09:30	**الجلسة الافتتاحية**
	- **كلمة افتتاحية: سالي أبي خليل،** مديرة إقليمية، منظمة أوكسفام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - **كلمة افتتاحية:** منير تابت، نائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) - **رئيسة التشريفات: مروة الأنصاري،** المديرة الإقليمية للمناصرة والتأثير، منظمة أوكسفام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
09:30 – 11:00	**الجلسة الأولى: حقوق السحب الخاصة: أداة لتمويل التنمية**
	مدير الجلسة: نيرانجان سارانجي، مسؤول أول في الشؤون الاقتصادية، مجموعة الازدهار الاقتصادي المشترك، الإسكوا **المتحدثون/ات:** - **أندريس أراوز،** خبير اقتصادي *عرض نتائج التقرير*

- **أحمد عوض**، خبير اقتصادي، مؤسس ومدير مركز فينيكس للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، الأردن
  عرض البحث حول الأردن، إعداد تحالف آراب واتش ومؤسسة فريدريش إيبرت
- **علياء المبيّض**، خبيرة اقتصادية
- **ناصر سعيدي**، وزير الاقتصاد والصناعة الأسبق، نائب حاكم مصرف لبنان الأسبق

لمحة:

ستركّز هذه الجلسة على الجوانب التقنية والقانونية لصرف حقوق السحب الخاصة والإنفاق المالي من قبل البلدان، فضلاً عن أهمية الاستخدام المالي لحقوق السحب الخاصة (وليس فقط استخدام البنك المركزي للاحتياطيات). كما ستناقش الدور الذي يمكن أن تضطلع به حقوق السحب الخاصة على صعيد مستقبل تمويل التنمية. ستتناول الجلسة أيضاً القضايا المتعلقة بإعادة التوجيه، وإعادة التوزيع، والهبات وإمكانية إصدار حقوق سحب خاصة جديد.

أسئلة توجيهية:

1. كيف يتم صرف حقوق السحب الخاصة من قِبل صندوق النقد الدولي واستخدامها من قِبل البلدان؟ ما هي الجوانب التقنية المالية والقانونية التي تحرّك هذه المعاملات؟ وما هي التحديات التي تفرضها والفرص التي تقدمها؟
2. كيف تسلّط تجربة بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل العراق، ولبنان، وتونس ومصر والأردن الضوء على الجوانب التقنية فيما يتعلق بالسماح للحكومات بإنفاق حقوق السحب الخاصة مالياً؟
3. كيف يرى صندوق النقد الدولي دور حقوق السحب الخاصة (بالنظر إلى تحويل حقوق السحب الخاصة من أداة توفر السيولة فقط إلى أداة دورها أوسع نطاقاً يتمثل في تمويل التنمية)؟ كيف يقدّم صندوق النقد الدولي المشورة للبلدان حول كيفية استخدام مخصصاتهم على صعيد حقوق السحب الخاصة؟
4. ما هي المبادرات والفرص الحالية لإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية؟ ما الذي يمكن للجهات الفاعلة المختلفة القيام به للضغط من أجل إصدار جديد إضافي لحقوق السحب الخاصة؟

11:00 – 11:15	استراحة لتناول القهوة
11:15 – 12:45	**الجلسة 2: حقوق السحب الخاصة: أولويات تمويل التنمية في المنطقة العربية**
	مديرة الجلسة: شيرين طلعت، المديرة التنفيذية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تحالف آراب واتش **المتحدثون/ات:** - **ديانا كلاس،** مستشارة السياسات العامة وشؤون اللامساواة، منظمة أوكسفام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا *عرض نتائج تقرير منظمة أوكسفام (لبنان، وتونس، ومصر، العراق)* - **ريم نجداوي،** رئيس قسم سياسات الغذاء والبيئة، الإسكوا **ماريا بيلار أورو باز،** مسؤولة الشؤون الاقتصادية، الإسكوا عرض من إعداد الإسكوا حول الأمن الغذائي واللامساواة في المنطقة العربية - **حبيب الحويج،** مدير عام، وزارة المالية، تونس تجربة تونس **لمحة:** ستركّز هذه الجلسة على القضايا المحورية الناشئة من نتائج الأبحاث التي أعدتها منظمة أوكسفام حول أولويات الإنفاق المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والاستخدام الأمثل الذي يمكن تحقيقه من حقوق السحب الخاصة في بلدان مثل العراق، ولبنان، وتونس، ومصر وذلك لاعتماد حلول مستدامة على مستوى السياسات من أجل معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية الملحة والحد من عدم المساواة. سيُطلب من ممثلي الحكومات إبداء التعليقات بشأن النتائج والتوصيات التي قدّمها المشاركون في الجلسة. **أسئلة توجيهية:** 1. كيف يمكن استخدام حقوق السحب الخاصة للاستثمار في المجالات التي تروّج لحلول مستدامة على مستوى السياسات التي من شأنها الحد من اللامساواة والمساهمة في الإصلاح الهيكلي للاقتصاد؟ 2. ما هي أولويات تمويل التنمية في المنطقة العربية؟

12:45 – 13:00	استراحة لتناول القهوة
13:00 – 14:15	**الجلسة 3: الاستدانة والتقشف وعدم المساواة في المنطقة العربية**
	مدير الجلسة: ***سلمى حسين،*** *باحثة اقتصادية،* مؤسسة فريدريش إيبرت **المتحدثون/ات:** - **نبيل عبدو،** مستشار منظمة أوكسفام للسياسات المتعلقة بالمؤسسات المالية الدولية *الاستدانة والتقشف وعدم واللامساواة على الصعيد الدولي* - **نيرانجان سارانجي،** نيرانجان سارانجي، مسؤول أول في الشؤون الاقتصادية، مجموعة الازدهار الاقتصادي المشترك، الإسكوا، الإسكوا. *الاستدانة والإنفاق العام واللامساواة في المنطقة العربية* - ***أديب نعمة،*** شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية *رصد الإنفاق الاجتماعي في المنطقة العربية* **لمحة:** ستركّز هذه الجلسة على مسائل مرتبطة بالدين، والإنفاق الاجتماعي *واللامساواة*. **أسئلة توجيهية:** 1. ما هو تأثير سياسات التقشف على *اللامساواة* في المنطقة العربية؟ 2. كيف يمكن لصندوق النقد الدولي دعم بلدان المنطقة في معالجة اللامساواة ومواجهة التضخم من دون اللجوء إلى التقشف؟ 3. ما هي السياسات اللازمة للحد من *اللامساواة* على المستويين الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة؟ كيف يمكن لبلدان المنطقة بناء نموذج اقتصادي عادل وشامل؟ 4. كيف يمكن للحكومات ومؤسسات المالية الدولية التحرّك لإيجاد حلول على مستوى السياسات من شأنها تقليص الفجوة بين متطلبات السوق المالية والحاجة إلى سياسات محلية شاملة تحدّ من اللامساواة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي؟

14:15 – 14:30	**الجلسة الختامية**
	- **سبل المضي قدماً: مروة الأنصاري،** المديرة الإقليمية للمناصرة والتأثير، منظمة أوكسفام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - **الملاحظات الختامية: محمد المختار محمد الحسن،** مدير مجموعة الازدهار الاقتصادي المشترك، الإسكوا
15:00 – 17:00	الغداء والتشبيك